رأي القدس

الاعتراف المصري المشروط بحكومة هنية

■ التقى امس السيد احمد ابو الغيط وزير الخارجية المصري مع نظيره الفلسطيني محمود الزهار في القاهرة، قاطعا الطريق على الكثير من التقارير الصحافية التي تحدثت عن موقف مصري سلبي تجاه الحكومة الفلسطينية التي شكلتها حركة المقاومة الاسلامية «حماس» بعد فوزها الكاسح في الانتخابات التشريعية الاخيرة.

السيد ابو الغيط تجنب اكثر من مرة استقبال الوزير الفلسطيني، تحت ذرائع عديدة، ابرزها ضيق وقته، ولكن استهجان معظم القوى السياسية المصرية لهذه المقاطعة، علاوة على الخوف من حدوث قطيعة بين مصر وحركة «حماس» تنعكس سلبا على الامن المصري والسياسي مستقبلا، عاملان اساسيان حتما حدوث هذا اللقاء «الفاتر» بين الجانبين.

فمن الواضح ان الحكومة المصرية لم تشعر بالارتياح لفوز «حماس» في الانتخابات، وفوجئت مثل الكثيرين بهذا الفوز، والأهم من ذلك انها شعرت بحرج كبير امام حلفائها الامريكان الذين اعتمدوا عليها واجهزتها على صعيد متابعة الوضع الفلسطيني، ووضع التقديرات حول حجم كل القوى على الارض.

بمعنى آخر، وحسب مصادر دبلوماسية مطلعة، قدمت الاجهزة المصرية عبر قيادتها السياسية تقارير الى الادارة الامريكية تؤكد فوز حركة «فتح» بفارق كبير من الاصوات، الامر الذي شجع هذه الادارة على معارضة اي تأجيل للانتخابات، والضغط على الدولة العبرية لرفع الحظر الذي فرضته على الناخبين الفلسطينيين في منطقة القدس الشرقية، والسماح لهم بالمشاركة في الانتخابات.

وزير الخارجية المصري اجتمع مع نظيره الفلسطيني مضطرا فيما يبدو، ولذلك اراد تغطية موقفه امام الحلفاء الامريكان وتجنب اي غضب اسرائيلي، من خلال تقديم مجموعة من الشروط لا بد على الحكومة الفلسطينية من تنفيذها، ابرزها ضرورة الاعتراف بالدولة العبرية، والقبول بمبادرة السلام العربية، والتخلي عن كافة اشكال المقاومة، واعتماد التفاوض كأسلوب وحيد لحل المشكلة الفلسطينية.

ولا يجادل احد في حق الوزير المصري في عرض وجهة نظره كاملة، ولكن من اللافت ان الحكومة المصرية تصب كل ضغوطها على الجانب الفلسطيني فقط، وتتعامل بلغة اخرى مع الطرف الاسرائيلي اقرب الى الليونة والتفهم، منذ ان قررت ان تكون وسيطا محايدا في الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

فالحكومة المصرية التي يمثلها السيد ابو الغيط لم تطالب نظيرتها الاسرائيلية بتطبيق قرارات قمة شرم الشيخ الرباعية التي رعاها الرئيس حسني مبارك، وشارك فيها اريئيل شارون رئيس الوزراء في حينه، والعاهل الاردني الملك عبد الله الثاني والرئيس الفلسطيني محمود عباس.

وللتذكير فقط، طالبت قرارات هذه القمة بهدنة متبادلة ووقف كل اعمال الاغتيالات والعمليات الاستشهادية، مقابل افراج الحكومة الاسرائيلية عن الاسرى الفلسطينيين وتخفيف الحصار المفروض على الشعب الفلسطيني والعودة الى المفاوضات.

حركة «حماس» وباقي الفصائل الفلسطينية التزمت بالهدنة، ولكن حكومة شارون لم تلتزم وواصلت الاغتيالات، وافرجت عن بضع مئات من الاسرى، انتهت مدة اعتقالهم او كادت.

ثم هل اعترفت الدولة العبرية بمبادرة السلام العربية التي يطالب وزير الخارجية المصري نظيره الفلسطيني الاعتراف بها، ألم ترد على هذه المبادرة باجتياح الضفة الغربية ومحاصرة الرئيس عرفات في مقره؟

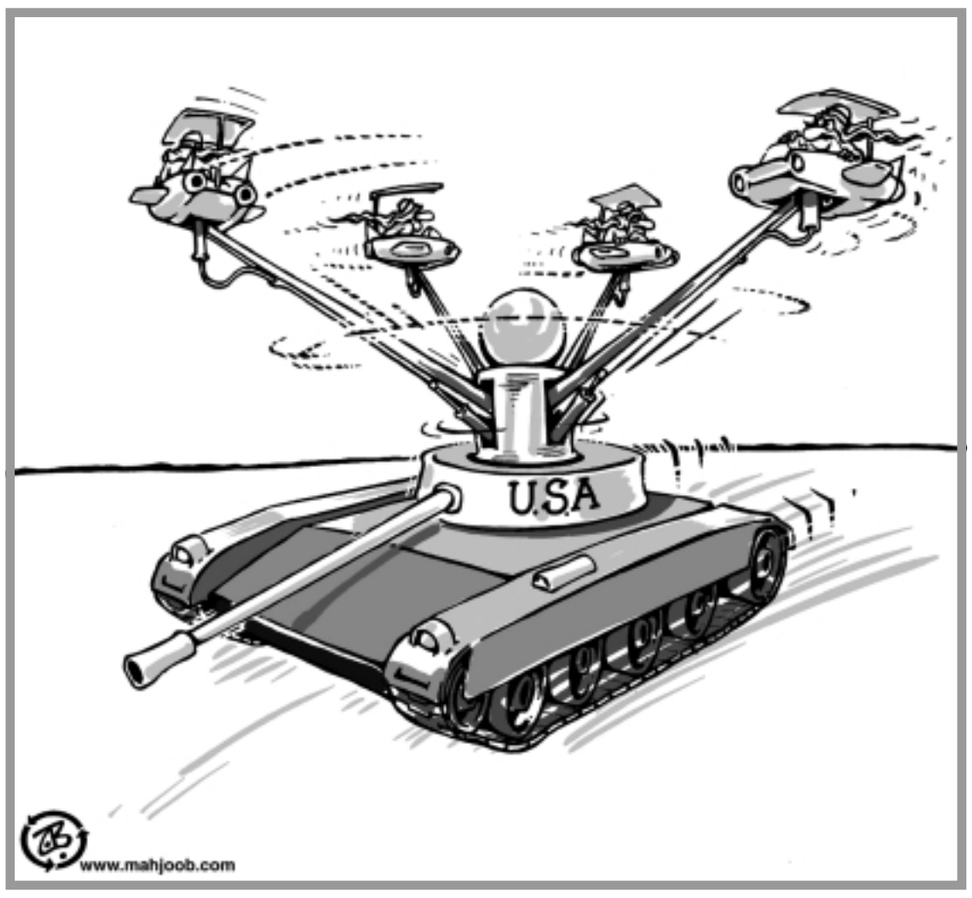

جنبلاط وإخوان سورية: البقاء البسيط أم البقاء الأفضل؟

صبحي حديدي *

■ أخيراً استقرّ وليد جنبلاط، رئيس «الحزب التقدّمي الإشتراكي» اللبناني وقائد كتلة «اللقاء الديمقراطي» والزعيم الدرزي في المقام الأوّل، على عبور نهر الروبيكون (كما تقول الحكمة اللاتينية في توصيف المنعطفات الحاسمة)، فعقد لقاء مع المعارضة السورية، أو بالأحرى أحد أطرافها حصراً، وليس معظم أطيافها عموماً. ليس دون مفاجأة في ما يخصّ اختيار جنبلاط اللقاء مع وفد يمثّل جماعة «الإخوان المسلمين»، وليس أيّ وفد يمثّل الاطراف العلمانية الديمقراطية (لكي لا نقول: التقدمية، الإشتراكية!) في المعارضة السورية.

وبادئ ذي بدء، لسنا البتة نعترض على لقاء جنبلاط بالجماعة، بل نشجّع عليه دون أدنى تحفّظ، ونحثّ على تجاوز كلّ العقبات ـ الواقعية منها أو الوهمية ـ التي تحول دون التعاطي مع الجماعة بوصفها أحد أطراف المعارضة السورية، وممثّلة إسلام سياسي يستنير أكثر فأكثر، ومطلوب بالتالي أن نترافق معها ونرافقها في خطوات التغيير الإيجابي تلك. وثمة، في هذا الموقف من تطوّر الجماعة، ما هو أبعد أفقاً وأعمق أثراً وأجدى نتيجة من مجرّد عقد تحالف سياسي حول هذه أو تلك من شؤون التغيير الديمقراطي المطلوب في سورية: ثمة ترجيح لكفّة إسلام عصري منفتح من ذي توجّه حقوقيّ مدني وديمقراطي بنسبة متقدّمة، أو تكديس المزيد من المثاقيل في كفّة ذلك الإسلام الظلامي المتشدد الأصولي الإقصائي.

غير أنّ هذا الموقف المبدئي لا ينبغي أن يمنع الوقفة النقدية المبدئية إزاء لقاء جنبلاط ـ الإخوان المسلمين، تماماً كما أفسح تشجيع التعاطي مع الجماعة هامشاً نقدياً أوسع في الواقع، لأنّ المحتوى كان أشدّ خطورة ـ تجاه لقائهم مع نائب الرئيس السوري السابق عبد الحليم خدّام في بروكسيل. فهل يلتقي جنبلاط مع الجماعة، أولاً وحصراً حتى إشعار آخر، لأنه يرى فيهم مستقبل سورية السياسي، بمعنى أنّ أيّ تغيير جوهري يمارس لعبة عضّ الأصابع مع النظام السوري، الذي بالفعل لم يكذّب خبراً وأحال جنبلاط إلى القضاء العسكري بتهمة التحريض على سورية؟

الإجابة بـ «نعم» على أيّ من الأسئلة السابقة ليست في صالح لقاء جنبلاط ـ الإخوان المسلمين، ولست واثقاً شخصياً من أنّ اللقاء يخدم المعارضة السورية في تحركها العامّ، سواء جرى تحت مظلة «إعلان دمشق»، أو تحت أيّ من الدكاكين الخارجية التي أخذت تتكاثر وتتنافس وتتدافع حتى ضاقت بها التسميات على ما رحبت! الإجابات ذاتها تستدعي المزيد من التساؤلات، كأن يتساءل المرء، ليس دون عتب شديد يصحّ أن يرقى إلى مستوى الإدانة لأنه تمّ في سياقات سياسية دقيقة ومواتية شهدتها سورية، لماذا لم يفكّر جنبلاط في لقاء رياض الترك مثلاً، رغم أنهما تواجدا بالصدفة في العاصمة الفرنسية باريس، قبل أسابيع معدودات؟ واستطراداً، لماذا يفعل جنبلاط للمعارضة السورية الإسلامية، ما لم يفعله البتة لأيّ من أطراف المعارضة السورية العلمانية الديمقراطية، يسارية كانت أم قومية أم ليبرالية؟ وفي نهاية المطاف، أما تزال قناعته راسخة بأنّ سورية لن تشهد التغيير إلا عن طريق التدخّل الخارجي: كما في بغداد، كذلك في دمشق؟

ومع ذلك فإنّ الإنصاف يقتضي القول إنّ جنبلاط عبر نهر الروبيكون هذه المرّة، ولم تعد علاقته بالمعارضة السورية موضوعة في ميزان (كان ويظلّ غير دقيق في الواقع، أو غير متوازن الكفّتين) تثمين إنجازات حافظ الأسد في إكساب سورية موقعاً إقليمياً قوياً والحفاظ عليها من التفتت الطائفي (نعم: هذا، إلى زمن قريب، كان رأي جنبلاط... لمَن لا يعلم!) من جهة، وتأثيم أفعال بشار الأسد في تضييع كلّ تلك الإنجازات (وعلى رأسها، للمفارقة الصارخة، الخروج السوري العسكري من لبنان!) من جهة ثانية. صحيح أنه، قبل أسابيع قليلة فقط، عجز عن تذكّر اسم «إعلان دمشق» وأسماه «بيان دمشق»، ولكنه اليوم يغلظ القول للنظام السوري ولرأس النظام شخصياً، وليست واقعة عابرة أن يلتقي شخصيات إخوانية بارزة مثل عدنان سعد الدين المراقب العام الأسبق، ومحمد فاروق طيفور نائب المراقب العام ورئيس المكتب السياسي، وعبد القادر زهران مستشار العلاقات الخارجية (لا نعرف، في المناسبة، السبب في أنّ المراقب العام علي صدر الدين البيانوني لم يكن في عداد الوفد، إلا إذا كانت حاله الصحية هي السبب الأرجح!)، ولكن من اللافت أن يلتقي وفداً يضمّ شخصيات مثل فايز النايل وأكرم البني، وهما من أبرز قادة «حزب الإرادة الشعبية» الذي انشقّ عن الحزب الشيوعي ـ المكتب السياسي، وكان أحد أبرز أعضاء «إعلان دمشق» حتى تجميد عضوية الحزب في الإعلان، وتجميد عضوية البني نفسه في الأمانة العامة للإعلان.

ليست واقعة عابرة، كذلك، أن يجري اللقاء في المختارة... دون سواها: على مبعدة أمتار قليلة من هنا، في 16 آذار (مارس) 1977، خرّ الزعم الوطني اللبناني كمال جنبلاط صريع رصاصات لا يخفى على أحد أنها انطلقت بقرار من أعلى الهرم السياسي ـ الأمني في سورية. الأرجح أنّ جنبلاط الابن يعرف قتلة أبيه، اسماً اسماً وصورة صورة، كما يحفظ المرء صورة أمّه واسم ابنته، ولكنه ظلّ يعضّ على الحصى الذي في فمه لاعتبارات سياسية وإنسانية وذاتية شخصية في وسع المرء أن يتفهمها. التباشير الأولى لانعتاق جنبلاط من حال الصمت أو المهادنة جاءت في أعقاب، وبتأثير، بيان المطارنة الموارنة أواخر أيلول (سبتمبر) 2000 حين ألقى جنبلاط خطابه الشهير في الجلسة الإفتتاحية لمجلس النواب اللبناني الجديد، فطالب بإعادة انتشار القوات العسكرية السورية المتواجدة في لبنان.

كانت هذه مسألة بالغة الحساسية، ترقى إلى مستوى المحرّم في الأساس، وتشكّل مستهلّ ومنتهى هتك «المسكوت عنه»، وتقطع الحساسيات جميعها (السياسية والأمنية والعسكرية والإقتصادية والإجتماعية)، مثلما تعبر الرئاسات اللبنانية الثلاث، والطوائف والطبقات و«الشرائح»، لكي نستخدم تعبير بشار الأسد تلك الأيام. هذا من حيث المبدأ، فكيف إذا جاءت المطالبة على شكل كرة ثلج تتدحرج من الجبل (دروزه وموارنته، في عبارة لا مناص من استخدامها)؟ وكيف إذا جاءت من آل جنبلاط (الذين تقول الحكمة الشائعة إنهم أمهر من يقسّم لبنان، وأمهر من يوحّده أيضاً)؟ وكيف إذا قالها من سدّة برلمان جديد كان يعكس التوازنات الجديدة الحرجة، بين الرئيس اللبناني إميل لحود ورئيس الوزراء رفيق الحريري؟ وكيف إذا نطق بالمطالبة ابن كمال جنبلاط وخليفته في زعامة السواد الأعظم من أبناء الطائفة الدرزية، في لبنان وسورية و... إسرائيل؟ وكيف، إذا كان معظم أبناء سورية الخاضعين اليوم للإحتلال الإسرائيلي في هضاب الجولان... ينتمون إلى الطائفة الدرزية؟

هل كان في وسع جنبلاط أن ينفتح مذاك، ولا نقول: يلتقي مباشرة وعلانية، مع المعارضة السورية التي بدأت تلاقي رياح التغيير بشجاعة، فأصدرت البيانات وأطلقت المنتديات؟ كان هذا واجباً على الرجل، حتى إذا تعذّر اليوم القول ـ على أيّ نحو جازم ـ إنّه كان قادراً عليه، وامتنع عنه جرّاء اعتبارات سياسية وحسابات أمنية وخضوع لأحكام الميزان غير الدقيق ذاته بين حافظ الأسد وبشار الأسد. الثابت، مع ذلك، أنه في ذلك الطور طرح التواجد العسكري السوري في لبنان مقترناً، وهنا تمثل بعض جوهر البراعة التكتيكية، بالتجاوزات الأمنية السورية وممارسة الضغوط الداخلية والتعدّي على الحريات العامّة.

وإذا صحّ أنّ تلك الورقة كانت الأبرز التي توجّب على جنبلاط أن يلعبها آنذاك، في تلك المرحلة القلقة من الحياة السياسية اللبنانية، فلماذا امتنع عن توسيع إطارها لكي يشمل أيّ نسق ممكن من أنساق التعاون مع المعارضة السورية، على الخلفية ذاتها: الحقوق المدنية، والحرّيات العامة، والديمقراطية؟ والحال أنّ معنى التعاون هنا لم يكن سيبدأ من ممارسة رياضات التكتيك والتكتيك المضادّ، والتحالف هنا أو شبه ونصف التحالف هناك، والإنحناء أمام العاصفة تارة أو ركوب الموجة طوراً. التعاون يومها، كما هي فلسفته وحقائقه اليوم أيضاً، كان سيرتدي طابعاً وجودياً يتجاوز صيغة «حفظ البقاء البسيط»، إلى صيغة «انتزاع البقاء الأفضل».

وعلى غرار ما يبدو أنه يتذكّره اليوم، لعلّ الواجب اقتضى أن يتذكّر التالي آنذاك أيضاً: اغتيال كمال جنبلاط، في عملية أُريد لها أن تكون وحشية عن سابق قصد وتصميم، لم تبدأ من دور الشهيد الراحل كزعيم درزي فحسب، بل بدأت من هدف تفكيك ما عُرف آنذاك باسم «الحركة الوطنية اللبنانية». والذي أصدر أمر الإغتيال كان يعرف تماماً أنّ كمال جنبلاط أكثر من رجل إجماع وتوحيد وتنسيق، وأنّ مثاله أكثر تعقيداً من مجرّد خروج واحد من كبار بارونات الحياة السياسية اللبنانية على أخلاقيات الصفّ التقليدي، وحرصه على تشكيل تحالف سياسي ـ عسكري يضمّ التيارات القومية والناصرية والماركسية إلى جانب فصائل المقاومة الفلسطينية. ألم يكن انفتاح جنبلاط الابن على المعارضة السورية منذ أواخر سنة 2000 قميناً، لو تمّ، باستئناف هذه الصيغة التحالفية التعددية الكفاحية التي دشنها جنبلاط الأب، مع فارق أنها تضمّ لبنان وسورية معاً هذه المرّة؟

وأخيراً، هل يعقل أنه آنذاك لم يدرك المعادلة التالية، التي سبقه إليها المطارنة الموارنة: هذا هو الوقت المناسب للدخول في «مناوشة» محسوبة مع دمشق، وتحقيق مكاسب سياسية على هيئة «ضربات» خاطفة لا تكلّف الكثير؟ ذلك لأنّ سلطة بشار الأسد، القادم هاوياً فتياً إلى التوريث الرئاسي عموماً والمستنقع اللبناني خصوصاً، كانت ما تزال مرتبكة وغير مستقرّة وخاضعة لفتاوى واجتهادات الحرس القديم (خدّام، دون سواه، أولاً!)، والحرس الوسيط (غازي كنعان ومحمد ناصيف)، والحرس الجديد (من آصف شوكت وبهجت سليمان، هبوطاً إلى رستم غزالة). لكنّ جنبلاط لم يجذّر خطابه على أيّ نحو، ولم يطالب تماماً بانسحاب القوات العسكرية السورية من لبنان، ولم يدعُ إلى تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 520 (كما فعل البطريرك صفير وصحبه). لقد اكتفى بإعادة انتشار القوات السورية وفقاً لاتفاق الطائف الموقّع في خريف 1989، وأن لا يكون وجودها العسكري (الذي قد تبرّره اعتبارات استراتيجية وإقليمية) مبرراً لأن تتدخّل الأجهزة الأمنية السورية في كلّ كبيرة وصغيرة على الأرض اللبنانية.

وهكذا انحاز، في تنظيم مواقفه من النظام السوري، إلى صيغة حفظ البقاء البسيط، التي سرعان ما اتضح أنها ليست تلفيقية توفيقية فحسب، بل هي باطلة مدمّرة، خصوصاً حين بلغت أوجها الدموي في مسلسل الإغتيالات، بعد التمديد لرئاسة لحود، وصدور القرار 1995، والوضع العالق الذي لا يعاني منه جنبلاط وحده، بل قوى 14 آذار دون استثناء يذكر. كان حرياً به أن يختار الصيغة الأخرى، أي انتزاع البقاء الأفضل، الذي سرعان ما تبيّن كذلك أنها ليست الوحيدة الناجعة النافعة الفاعلة فحسب، بل هي الوحيدة الاخلاقية التي لا تُلقي بأصول وأعراف التحالف السياسي الكفاحي، في حمأة الموازين المتقلّبة.

ويبقى أنّ الأوان لم ينقض، بعدُ، على تصحيح عثرات الماضي، خصوصاً وأنّ لقاء جنبلاط بإخوان سورية لم يكن كبوة، ولكنه كذلك لم يدشّن الصحوة.

* كاتب وباحث سوري يقيم في باريس

ما البديل... ومن يملأ الفراغ السياسي والأمني في العراق؟

حكمت العاني *

■ ثمة تتبع بسيط لأداء الاحزاب السياسية ـ المذهبية في العراق، كيف تعمل وتتعامل وتتصرف، وكيف تكوّن رؤاها وتمرر ثقافاتها المذهبية بين اوساطها، منذ الاسابيع الأولى للاحتلال، يؤكد انها تنتهج سياستين متناقضتين احداهما: ذات منهج حواري ويدعي الديمقراطية موجه الى الداخل من اجل الحشد، والى الخارج لاثبات الأمر الواقع، لكي يحقق الحد الأدنى من القبول والصدقية في عالم شديد الحساسية من التيارات الدينية واحزابها وعناصرها، طالما برزت في فلسطين المحتلة (حماس)، وتربع مقاعد البرلمان في مصر (الأخوان المسلمون). اما السياسة الثانية: فانها ذات منهج خفي احكامه مطلقة وتكفيرية وشمولية، ويصر على انه يحتكر الحقيقة المطلقة دينياً ودنيوياً، فهو بهذا الوجه لا يؤمن بالتعددية ولا بالديمقراطية ولا بحقوق الأنسان، ويعمل على سيادة افكار دينية او بالأحرى أدلجة الدين في صيغة سياسية يكتنفها الدهاء والخداع في سعيها الى مقاربة تتيح لأفكارها التدرج للوصول الى التحكم بمصير الشعب العراقي.

وما بين هاتين السياستين يبرز التناقض، بين الشكل والجوهر، بين الماضي السلفي والحاضر السياسي، بين العلني والباطني، في شكل خداع باسم الدين وباسم الفقه وباسم أئمة آل البيت العظام. وتلك واحدة من احتكار الحقيقة.

والمتتبع لسلوكيات الاحزاب المذهبية ـ السياسية هذه (حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الاسلامية والتيار الصدري)، يستطيع ان يلمس أداءً يخالف باطنه ظاهره، والسعي الحقيقي ينصب على النفوذ وتقاسم المغانم وتخطيط جغرافية الجنوب السياسية وتحديد آبارها النفطية، وتجسير ترابط جيو ـ ستراتيجي مع ايران ليشكل ثقلاً ونفوذاً كبيرين على المنطقة وتوازنات (القوة والمصالح) فيها.

ففي اطار الخداع، وكما كشفت عنه الوقائع والحقائق المذهلة في العراق، كيف كذبت قيادات هذه الأحزاب في مؤتمر لندن قبل سقوط النظام السياسي السابق، على الأدارة الأمريكية في تمرير المبررات غير الحقيقية وكيف شجعتها على تسريع تنفيذ مخططاتها في السيطرة على نفط العراق وبتحريض صهيوني لتدمير الدولة العراقية. وكذبت الادارة الأمريكية، وهي ليست افراداً، انما هي دولة قانون ومؤسسات ومجسات استخبارية فاعلة، كذبت على شعبها.. وحين وصلت الى العراق لم تجد من تعتمد عليه سوى هؤلاء من الدعاة واللصوص لتأسيس دولة الأحتلال.. ثم بدأ التورط الفعلي الأمريكي يجد نفسه بين المطرقة والسندان، مطرقة المقاومة الوطنية الباسلة، وسندان مليشيات تسلحت من ايران، ومن سرقة بعض مخازن الجيش العراقي، وكل يوم يمر على الأحتلال تغوص الأقدام الامريكية والبريطانية في وحول العراق، حتى وصلت الى مستوى شل الحركه او يكاد!!

نعود الى فحص السلوكيات التي تنتهجها الاحزاب المذهبية ـ السياسية ومليشياتها في العراق، كما قال أحدهم من الذين عايشوها وعرفوا بواطنها وخفاياها، يمكن استعارة ما كتب في احدى صحف العراق:

● تدخل المرجعيات الدينية في السياسة، وفي كل توجهات البلاد (وتدعي انها لا تتدخل في السياسة).

● السيطرة على الأموال وعوائد السياحة ـ الدينية والهبات في المدن.

● موقفها غير الواضح بشأن فصل الدين عن الدولة.

● محاولة فرض الحجاب على النساء في المدارس والجامعات وفي الشوارع ايضا!

● محاولة الغاء قانون الأحوال الشخصية الذي أثار جدلاً قوياً في حينه.

● محاولة فرض شكل جديد للتدين والزي الديني، سواء للرجال ام النساء، في بعض منه يشبه شكل الزي الايراني، كلما سنحت الفرصة في مكان ما يجري تطبيق ذلك كنموذج للحكم، كما يحصل الآن في البصرة والنجف وكربلاء.

● التضييق على الديانات الاخرى، واشاعة جو ارهابي بوجهها، وخاصة عند ممارستها لطقوسها الدينية، ومنها الصابئة والمسيحيين.

● مهاجمة وغلق محلات بيع الخمور، ومصادرة حق الناس في شكل الحياة.

● دخولهم الجامعات والمدارس والدوائر، لالقاء المواعظ الدينية والسياسية.

● دفع رواتب ورشاوى للناس، ومحاولة استغلال اوضاعهم الاقتصادية السيئة، بهدف زيادة المؤيدين والأعضاء، مثال على ذلك ما يفعله التيار الصدري ومنظمة بدر الايرانية التدريب والتوجيه.

● الانتهاكات التي تعرض لها طلاب جامعة البصرة على وجه الخصوص والجامعات الأخرى، وتكفير الاختلاط والمظاهر العامة فيها.

● حرق مقرات الأحزاب الأخرى ومهاجمتها مثل الحزب الشيوعي العمالي في الناصرية، واغتيال عدد من اعضائه في اماكن مختلفة بحجة كونهم كفره. وكذلك مقرات احزاب وتجمعات اخرى. ومساجد وجوامع على اساس ان عناصرها من التكفيريين والصداميين والارهابيين، وكل ذلك محض إدعاء.

● التضييق على الآخرين اثناء الانتخابات، وبطرق مختلفة، وتزوير نتائج صناديق الانتخابات.

● التصفيات الجسدية والتهديدات التي تعرض لها عدد غير قليل من الحلاقين.

● التصفيات الجسدية التي تعرض لها العلماء والأكاديميون، والقادة العسكريون من الجيش العراقي المنحل.

● تغيير اسماء المدارس والمدن بالقوة الى اسماء دينية مذهبية معينة، مثال صارخ على ذلك تغيير اسم مدينة الثورة الى مدينة (الصدر).

● في مدن الجنوب لا تتم التعيينات الوظيفية إلا بكتاب تأييد من حزب الدعوة او المجلس الأعلى للثورة الأسلامية او التيار الصدري.

● فرض اتاوات في دوائر الدولة لجمع معونات مالية لشهداء القوى الدينية ـ المذهبية، وإهمال شهداء القوى الأخرى، وكذلك جمع الأموال في بعض مناطق الريف العراقي بحجج مختلفة.

● استخدام اماكن العبادة كمكان للدعاية السياسية، وهي طريقة ايرانية.

● محاولة التستر على التدخل الأيراني في الشؤون الداخلية العراقية، ويستخدم مبدأ (التقيه) عند الأحراج في الحديث.

● فرض صور لرموز دينية في اغلب المدن العراقية، في الساحات والمؤسسات العامه.

● السعي الحثيث للسيطرة على وسائل الأعلام المحلي في المحافظات العراقية وجعلها تابعاً كلياً لهم، مع محاولة التضييق على الاعلاميين ورجال الصحافة عند تمشية اعمالهم بين الناس في مدن النفوذ تحديداً.

● التخطيط والتربص لاغتيال الصحافيين الناشطين الذين يسعون الى اظهار الحقيقة، وتصفية بعضهم كلما سنحت الفرصة (ومراسلة العربية أطوار بهجت وزميلها دليل على ذلك).

● تدخل قوى المرجعية المذهبية في النشاط الاداري والقضائي لمؤسسات الدولة في مناطق نفوذها وبشكل سافر ومفضوح.

● ممارسة دور الشرطة دون تكليف من أحد سوى مرجعياتهم الحزبية والمذهبية!!

● التركيز على ان يكون لهذه المليشيات اليد الطولى في مؤسسات الجيش والشرطة والحرس (الوطني)، عبر دفع اعضائها للتطوع. والهدف هو السيطرة على مراكز القوة في البلاد (وقد تكشفت الآن سلوكيات هذه الزمر الاجرامية في الاعتقالات المنظمة والعشوائية للمواطنين وتصفيتهم والقاء جثثهم في اماكن متفرقة، معصوبة الأعين وموثوقة الأيدي واطلاقات في الرأس.!!

هذا ماكتبه أحدهم في الصحافة العراقية قبل بضعة اشهر، يعكس سلوكيات اجرامية وعابثة بارواح البشر ومقدرات الوطن، تؤكد بشكل واضح مع قياداتها الميدانية يومياً، اصرارها على مواصلة نهجها الدموي في ظل فراغ السلطة وغياب الامن كلياً.

ان نماذج السلوكيات والممارسات التي استعرناها، هي نماذج كما يقول كاتبها بسيطة ومعروفة وغير مخفية، ولكن الأخطر من ذلك هو اسلوب التطهير المذهبي الذي تمارسه هذه الفئات يومياً، يمهد الأرض ويقسمها لأغراض مذهبية وعرقية.. وهذا يعد الجانب الباطني العملي.. اما التصريحات فهي (العراق الجديد في ظل الديمقراطية)!!

فالمشكلة الأساس تكمن في ان الاحتلال يعاني من الفشل الذريع، كما يعاني من نزيف قتلاه وجرحاه يومياً، وهو يسعى الى بلورة تيار (علماني ـ براغماتي)، ليس دينياً ولا سلفياً تكفيرياً.. فهل ينجح في خلق توازن معقول وقابل للاستمرار على اساس ما هو قائم من مكونات وقوى سياسية ذات تأثير في مجريات الأحداث، لاختيار الصيغة المناسبة التي تتلاءم مع واقع سياسي ـ اجتماعي هو ركام دولة تم تدميرها بالكامل، ويسعى لبنائها من عناصر وقوى لا تخدم مصالح العراق والعراقيين جميعا، وكأن العراق، الدولة والحضارة، لم يكن قد بلغ شأناً كبيراً ومؤثراً في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ليجعل من هؤلاء الفاشلين واللصوص قوى وعناصر لبناء الدولة؟!

فالمشكلة اذن، تكمن في كيفية ايجاد البديل... فما هو البديل عن النظام السياسي الذي تم اسقاطه بالقوة في 2003/4/9، ومن يملأ الفراغ السياسي والأمني بعد هذا السقوط؟ هل البديل نظام ديني ـ سياسي يشكل نموذجاً يتلقى توجيهاته من طهران و(قم)؟ وهل ان مثل هذا النظام يمثل العراق ويحمي مصالح العراق والعراقيين من الانتهاك والابتزاز والعدوان؟ وهل ان هذا النظام سيجعل من منطقة المشرق حتى المغرب العربي واحة للاستقرار، بعد ان تبنت ايران منهج تصدير الثورة عن طريق أدلجة الدين في اطار بروتوكول يمتد الى خمسين سنة، تتوزع على عشر سنوات مرحلية، من اجل السيطرة على المنطقة؟ وهل ان مثل هذا النظام سيؤمن مصالح جميع الفرقاء المعنيين بالمنطقة؟

ان الأجابة على هذه التساؤلات ليست صعبة، بل هي ممكنة وتقوم على العودة الى ما كان يحقق الاستقرار والأمن في العراق من توازن طبيعي، يتأسس على الوطنية وليس الطائفية والعرقية، والابتعاد عن فرض صيغ ونماذج للسلوكيات المذهبية على انها عامة، واعتماد مبدأ الاختيار على اساس النزاهة والوطنية والكفاءة، في اعادة بناء الدولة.. وعدا ذلك فان الفوضى ستستمر.. والتصفيات على الهوية تستمر.. والخراب سيطال كل بيت.. والنار ستمتد الى خارج الحدود!!

* كاتب من العراق

هالات الخطر على سيناء

د. عبدالله الاشعل

■ عندما وقعت تفجيرات طابا وشرم الشيخ ثم تزامنت تفجيرات دهب مع الحوادث الطائفية فى الاسكندرية استدعت ذاكرتي في قلق شديد سلسلة المقالات التي نشرها أستاذنا المرحوم د. حامد ربيع في مجلة الأهرام الإقتصادي في أوائل الثمانينات وعقب اغتيال الرئيس السادات وعنوانها «مؤامرة على عقل مصر» وعلقت يومها بأن اتفاق السلام كان مؤامرة على عقل الامة وقلبها وهي مصر وقد صدق ذلك تماماً. والخطير في الأمر أن مقالات د. حامد ربيع رصدت بالوثائق مؤامرة لتقسيم مصر واستلاب سيناء التي لم يكن الحبر الذي وقعت به اتفاقية السلام قد جف. وعندما بدأت إدارة بوش تتحدث عن مخطط لتفكيك العلاقات العربية ـ العربية بدءاً بمصر ثم بتفتيت العراق والسودان اقترب الخطر وارتفعت وتيرة القلق. وبعد تفجيرات طابا وشرم الشيخ ودهب وجب التوقف أمام ثلاث ظواهر خطيرة: الأولى ضعف الدولة المصرية وتآكل هيبتها مع استمرار عجز الدولة عن القيام بمهامها، وآخرها وضوح المخطط الأمريكي الصهيوني في مصر بالتوازي مع استمرار تجسده في ابتلاع فلسطين.

منذ أن تابعت بذور المشروع الصهيوني وموقع سيناء منه وأهميتها الأمنية والاستراتيجية والاقتصادية لإسرائيل أدركت أن إسرائيل تضع عينها على سيناء بالغزو العسكري عام 1956 ، 1967. وفي الحالتين كان الدفاع الشرعي عن النفس هو الذريعة القانونية للغزو. واستخدمت إسرائيل سيناء كأضعف حلقة ضد مصر وحصلت من مصر على مخطط إسرائيل الذي شرحه شارون في مذكراته التي قدمتها عام 2003.

أما احتلال سيناء عام 1967 فكان يهدف الى الحصول من مصر على ثمن باهظ وهو تخلي مصر عن المشروع العربي، وأن ينتهي دورها في المنطقة، وأن تتخلى مصر عن المطالبة بتسوية القضية الفلسطينية على أساس زوال إسرائيل. وفي اتفاق السلام وافقت مصر على طمأنة إسرائيل بنزع سلاح سيناء كما حصلت إسرائيل على اعتراف مصر وهي أكبر الدول العربية وتصدي مصر للدول العربية الأخرى، وفرض الصلح مع إسرائيل عليه مما كسر العزلة الدولية على إسرائيل. وأدركت إسرائيل أن مصر لم تعد طرفاً في ميزان القوى والصراع ومن خلفها الدول العربية، ففتح ذلك المشروع الصهيوني على مصراعيه. هكذا دفعت مصر مقابل سيناء ثمناً باهظاً، ومع ذلك فإن إسرائيل فيما يبدو تخطط للاستيلاء على سيناء وربما تخطط لتقسيم مصر.

ولعل وقوع التفجيرات في مناسبات وطنية تتصل بإسرائيل، ومعرفة إسرائيل المسبقة بهذه التفجيرات، والتي تريد أن تدفع إلى الاعتقاد بأن سيناء قد عادت مرة أخرى خطراً أمنياً على إسرائيل وأن المنظمات الإرهابية المختلفة تتجمع في سيناء وتقوم بتهريب الأسلحة، وأن ذلك كله يمثل خطراً شديداً على إسرائيل. ويقول المعلق العسكري لصحيفة «معاريف» الإسرائيلية أن سبب الفشل المصري هو انصراف الأمن في مصر للدفاع عن القاهرة ونظام الحكم دون أن تدرك المخابرات المصرية هذا التحول الخطير في خريطة سيناء الإرهابية. ثم أوضحت التعليقات الإسرائيلية المحور الثاني في مخططها ضد سيناء وهو اللعب بورقة البدو.

وقد أشار زائيف شيف في صحيفة هآرتس أن مصر بذلت جهوداً جبارة لإيجاد فرص عمل لبدو سيناء للحيلولة دون استمرار نجاح تنظيم القاعدة في تجنيد خلايا إرهابية بين صفوفهم. ولاشك أن إسرائيل تجيد استخدام هذه الورقة وتعمل لها حساباً كبيراً منذ أن كانت تحتل سيناء لمدة 12 عاماً، كما يسعدها كثيراً أن تتعامل السلطات المصرية بهذه القسوة مع بدو سيناء وتتهمهم في وطنيتهم. أما المحور الثالث فهو التأكيد على قضية السلاح في سيناء وتهريب السلاح إلى غزة وإسرائيل والإشارة إلى ظهور مجتمعات بدوية متطرفة في سيناء.

يضاف إلى ما تقدم أن السلطات المصرية لم تتوصل إلى خط يساعد على الكشف عن مرتكبي هذه التفجيرات. ولذلك فإن إسرائيل تخطط هذه المرة عن طريق اظهار مصر عاجزة عن مقاومة الإرهاب في سيناء، وتفاقم خطر الإرهاب على إسرائيل، مما يفتح الباب أمام الاستيلاء على سيناء بهذه الحجة، خاصة وأنها حجة مقبولة لدى الولايات المتحدة، وأن تكرار عجز مصر عن وقف الإرهاب لابد أن يكون له نهاية. وقد يكون تعمير سيناء هو أكثر الطرق فاعلية لتحصينها ضد الأطماع الإسرائيلية، كما أن اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل تفرض التزامات على إسرائيل في مجال الأمن في سيناء وتمنع كلا من الدولتين من الإساءة إلى أمن الدولة الأخرى.

القدس العربي
يومية سياسية مستقلة
تطبع في لندن ونيويورك وفرانكفورت وتوزع في جميع انحاء العالم
الاشتراكات:
الاشتراك السنوي 450 جنيها استرلينيا في عموم بريطانيا و 750 دولارا امريكيا للوطن العربي وخارج بريطانيا بما في ذلك اجور البريد.

الناشر:
مؤسسة القدس العربي للنشر والاعلان

رئيس التحرير:
عبد الباري عطوان

المقر الرئيسي (لندن): 164/166 كنج ستريت، همرسميث، لندن دبليو 6 او كيو يو
هاتف: 8008 741 ـ 0208 (6 خطوط) ـ
فاكس: 8902 741 ـ 0208 أو 7637 748 ـ 0208
مكتب القاهرة: 43 أ شارع قصر النيل ـ الدور الاول ـ شقة رقم (2). هاتف/فاكس: 3901523(202)
مكتب المغرب: 80 شارع فال ولد عمير شقة 7 الطابق الرابع ـ الرباط. هاتف/ فاكس: 770594(37 212)
مكتب عمان: شارع الصحافة مجمع البداد التجاري الطابق الرابع.
هاتف: 5337920 فاكس: 5337928 (9626)
مكتب باريس: هاتف ـ فاكس: 57364 420 (331)

Al-Quds Al-Arabi
daily Independent News Paper
Published In London, New York and Frankfurt by Al Quds Al- Arabi Publishing LTD
Circulated in Europe, Middle East, North Africa and North America.
Editor In Chief
ABDEL BARRI ATWAN

Head Office (London): 164-166 King Street, Hammersmith, London W6 0QU England
Tel: 0208-741 8008 (6 Lines) Fax: 0208-741 8902 / 748 7637
email: alquds@alquds.co.uk * Internet: www.alquds.co.uk
Cairo Office: 43 a Kasser Al Neel St, First Floor, Flat No (2).